شناشيل

من قتل يوسف؟

■ عدنان حسين

لا أحد يريد أن يقرّ بذنبه، الكل يتبرأ من وزر الجريمة، ويتنصل من المسؤولية عن موت يوسف، مع أن كل شيء جرى جهاراً نهاراً وعلى رؤوس الأشهاد، لا أحد منهم يعترف بأنه شارك في سفك دم يوسف وليس مجرد إلقائه في البئر، بل أن كلاً منهم يلقي بالتهمة على غيره وليس على الذئب هذه المرة.
ولمن لا يعرف، فان يوسف هذا هو يوسف العراقي، المغدور غدراً في عزّ النهار من أكثر من ٣٠٠ من الذين انتخبهم الشعب العراقي ليكونوا ممثلين له ونواباً عنه يحققون له إرادته وينجزون له حقوقه ومطالبه البسيطة للغاية: حياة حرة كريمة في وطنه الباذخ الثراء، ويوسف العراقي الذي لا يريد أحد من الغادرين به أن يقر بجرمه، هو الدستور الذي انتهكت مرة أخرى حرمته وحصانته يوم الخميس الماضي تحت قبة البرلمان.
إليكم الآن نشرة التصريحات حسب تاريخ ورودها بعد انتهاء مجلس النواب من عملية نحر الدستور في جلسته العلنية، لنتعرف على قاتل يوسف العراقي:
–قال زعيم القائمة العراقية إياد علاوي، الخميس، إن قائمته "ليست سبباً في قبول التصويت على خضير الخزاعي لمنصب النائب الثالث لرئيس الجمهورية"، وأضاف أن قائمته "ليس لديها شيء معين ضد أي شخص، إلا أنها ترفض مبدأ وجود ثلاثة نواب" لرئيس الجمهورية، مشيرا إلى انه "ترك الأمر لأعضاء العراقية للتصويت بالرفض أو القبول بالمرشح الثالث".
من ناحيتها أكدت نائبة عن القائمة العراقية زالة نفطجي، الجمعة، إن "القائمة العراقية وعددا من نواب التحالف الوطني كانوا يرفضون ترشيح مرشح ائتلاف دولة القانون خضير الخزاعي لمنصب نائب رئيس الجمهورية"، مبينة أن "المحاصصات الحزبية حالت دون ذلك، خصوصا وان التصويت على النواب الثلاثة تم بسلة واحدة"، وأضافت أن "الصفقات والمساومات السياسية التي تجري في الساحة العراقية هي التي تكون الأرجح في كفة الميزان لاتخاذ القرار في جميع المواقف".
– قال القيادي في المجلس الإسلامي الأعلى، صدر الدين القبانجي، خلال خطبة صلاة الجمعة التي أقيمت في الحسينية الفاطمية في النجف إن "تصويت مجلس النواب على ثلاثة نواب لرئيس الجمهورية، مخالفة صريحة لرأي الشعب العراقي، الذي أعلن مراراً أن هذا الأمر يعد هدراً للمال العام، وركضاً وراء المناصب"، مطالباً المسؤولين بـ"عدم اللهاث وراء نيل المناصب والامتيازات على حساب حقوق الناس".
– اعتبر عضو ائتلاف دولة القانون خالد الأسدي، الجمعة، إن "اختيار ثلاثة نواب لرئيس الجمهورية وثلاثة نواب لرئيس الوزراء و٤٣ وزارة في الحكومة أمر مبالغ به"، مبيناً أن "ائتلاف دولة القانون دعا الكتل السياسية، بعد تصويت مجلس النواب على نواب رئيس الجمهورية خلال جلسة أمس (الخميس الماضي)، إلى إعادة النظر في جميع المناصب الزائدة والتضخم الموجود في دوائر الدولة".
– حمل القيادي في ائتلاف دولة القانون سامي العسكري، الأحد، الكتل البرلمانية التي رشحت النواب الثلاثة لرئيس الجمهورية، والبرلمانيين الذين صوتوا لهم، مسؤولية "تجاوز" رغبة الناخبين وموقف المرجعية الدينية، وقال إن "ادعاء بعض الكتل بعدم التصويت للنواب الثلاثة لرئيس الجمهورية، في الوقت الذي قدمت مرشحين عنها لهذه المناصب، نوعاً من الألاعيب السياسية"، مشيراً إلى أن "هذه الكتل تتحمل مسؤولية تجاوز رغبة الناخبين وموقف المرجعية الدينية في النجف الأشرف".
وهكذا، فان الكتلتين الرئيستين في مجلس النواب (العراقية والتحالف الوطني، بشقيه دولة القانون والائتلاف الوطني) اللتين تحتلان ٢٥٠ من ٣٢٥ مقعداً في المجلس، بريئتان من سفك دم يوسف أو من إلقائه في البئر!.. من المسؤول إذاً؟ من الذي مرر القرار الذي ينتهك الدستور، بل يذبحه، ويهين الشعب ولا يكترث بإرادته؟
هو التنصل من المسؤولية.. هو الكذب الصريح.. هو الاحتيال.. وهو التزييف، فالشعب يعرف أن السفّاحين في هذا الموضوع هم كبار المجلس والحكومة مجتمعين، ولا أحد منهم بريء من دم الدستور مهما أنكر.

دولة القانون تتهم النجيفي بعرقلة التصويت على المرشحين

المالكي يتخلى عن الدليمي قبل جلسة البرلمان الاستثنائية

□ بغداد/ المدى

يستمر الجدل السياسي حول اختيار الوزراء الأمنيين، خصوصا مع إعلان مصادر مقربة من التحالف الوطني إن رئيس الوزراء قرر التخلي عن مرشحه للدفاع سعدون الدليمي.
ورغم تصريح سياسيين ومقربين من دائرة التفاوض بان تأخر الاتفاق ناجم عن محاولة الشركاء التوصل إلى شخصيات مهنية وكفوءة، إلا أن الواقع الذي تكشفه تسريبات صحفية يشير إلى أن الخلاف الحاد بين العراقية ودولة القانون خيم على المفاوضات.
وطوال الشهور الماضية لم يكن لأحد من الفريقين السياسيين المعنيين بمنصبي الدفاع والداخلية أي مجال لتمرير مرشحه، بسبب الفيتو الابتدائي على أي اسم يطرح من احدهما على الآخر.
وقالت مصادر سياسية رفيعة المستوى إن مجلس النواب، سيعقد الأسبوع المقبل جلسة استثنائية لحسم ملف الحقائب الأمنية التي تسعى الكتل السياسية، عبر مفاوضات متواصلة للاتفاق بشأن مرشحيها.
ورجحت المصادر السياسية الرفيعة أن تتم المصادقة على المرشحين للوزارات الأمنية خلال هذه الجلسة.
وذكرت أن اجتماعا مهما عقد بين زعماء الكتل السياسية من أجل حسم ملف الوزارات الأمنية، حيث مازالت هناك خلافات حول أسماء مرشحيها الذين تقدم بهم رئيس الحكومة واعترضت القائمة العراقية عليهم.
وأكدت المصادر أن اجتماع الكتل السياسية يسعى لتقريب وجهات النظر بين الفرقاء للخروج بموقف واحد حيال المرشحين لهذه المناصب، لكن المصادر لم ترجح رأب الصدع الحاصل بين المالكي وعلاوي إثر التصريحات المتشنجة من قبل الطرفين حول موضوع الوزارات الأمنية والملفات الأخرى.
مع صعود الخلاف بين نوري المالكي وإياد علاوي إلى السطح برسم تبادلهما رسائل شديدة اللهجة، ومع الجدل المتفاقم حول بقاء أو انسحاب القوات الأمريكية، بات يقينا أن ملف الوزارات الأمنية سيبقى قيد الانتظار.
وظلت عملية التفاوض على مرشحي المناصب الثلاثة – الداخلية والدفاع والأمن الوطني، عسيرة منذ انطلاقها بعد إعلان رئيس الحكومة تشكيلته الوزارية كانون الأول الماضي.
غير أن مصادر سياسية مقربة من التحالف الوطني كشفت عن أن تصويت نواب العراقية، للخزاعي برغم العلاقة المتوترة بين المالكي وعلاوي، جعلت رئيس الوزراء يتخذ قرارا بألا يقف حجر عثرة أمام أحد مرشحي العراقية لوزارة الدفاع بدلاً من سعدون الدليمي.
يذكر أن المالكي رشح كلا من توفيق الياسري لوزارة الداخلية وسعدون الدليمي لوزارة الدفاع ورياض غريب لوزارة الأمن الوطني، لكن هذا الترشيح لم يحظ بقبول بعض الكتل السياسية وخاصة العراقية التي اعتبرت ترشيح الدليمي انقلابا على اتفاق أربيل.
العراقية، وبترشيح الدليمي وهو وزير ثقافة حالي ووزير دفاع سابق، ترى أن اختيار المالكي استفزاز لها، ومن المحتمل أن يردوا بذلك برفض مرشح الداخلية توفيق الياسري.
ورغم ان المالكي امتدح كثيرا الدليمي والياسري، ووصفهما بالمهنيين والكفوئين إلا أن توصيف رئيس الحكومة لا يمكن أن يتماشى مع ضرورة التوصل إلى إجماع سياسي على الأسماء.
والى جانب التشاحن السياسي، ووصول الخلاف بين العراقية ودولة القانون إلى مديات مقلقة، يبدو أن الوضع الأمني يضغط كثيرا على علاوي والمالكي.
على هذا الأساس، فلا ينتظر أن يحسم ملف الوزارات الأمنية بين العراقية ودولة القانون دون أن يشرعا بتصفية خلافات اكبر من الوزارات نفسها، وهذا في حدود الوضع الراهن والمناخ السلبي بينهما، بعيد المنال على الأقل حاليا.
وكان المالكي قد قال الشهر الماضي انه اختار أثناء عملية التفاوض شخصية قدمتها إليه الكتلة العراقية، لكن قياديين في الأخيرة سحبوا الترشيح بدعوى أن قبول المالكي لمرشحهم يعني انه "شخص ضعيف" كما يؤكد رئيس الحكومة.
وتقول العراقية إنها رفضت مرشحين من دولة القانون لأنهم، كما صرح قادة في الكتلة، حزبيون أو مقربون من حزب الدعوة الذي ينتمي اليه المالكي. هذه التصريحات اتضحت أكثر بما جاء في رسالة علاوي للمالكي حين اتهم فيها الأخير زعيم دولة القانون بأنه "يؤسس لدولة سرية وان سياسته تستهدف الهيمنة على المؤسسات".
إلى ذلك، اتهم النائب عن ائتلاف دولة القانون علي الشلاه رئيس مجلس النواب أسامة النجيفي بالتهرب من موضوع التصويت على الوزراء الأمنيين والميل إلى رغبات القائمة العراقية.
وتوقع الشلاه عقد جلسة استثنائية للبرلمان الأسبوع المقبل من اجل التصويت على مرشحي الوزارات الأمنية. وبين أن مرشحي رئيس الوزراء يحظون بقبول جميع الكتل السياسية عدا العراقية.

> تقول مصادر سياسية مقربة من التحالف الوطني إن تصويت نواب العراقية للخزاعي برغم العلاقة المتوترة بين المالكي وعلاوي، جعلت رئيس الوزراء يتخذ قرارا بألّا يقف حجر عثرة أمام أحد مرشحي العراقية لوزارة الدفاع بدلاً من الدليمي

مراقبون: النشاط الاقتصادي سينهي الخلاف السياسي

مسؤول خليجي: أخطاء العراق تمنعه من العودة إلى مجلس التعاون

□ متابعة/ المدى

علل مسؤول خليجي رفيع المستوى عدم عودة العراق إلى مجلس التعاون الخليجي لنهجه السياسي "غير الحكيم".
وتأتي هذه التصريحات في وقت يدعو مراقبون عراقيون الحكومة العراقية إلى تفعيل النشاط والتعاون الاقتصادي مع دول الخليج.
وقال وزير خارجية سلطنة عمان إن سبب عدم قبول العراق في مجلس التعاون الخليجي هو النهج السياسي "غير الحكيم" الذي انتهجه في العقود القديمة.
وقال يوسف بن علوي "ليس هناك من مشكلة فلا يوجد شك بعروبة العراق فهو بلد عربي حد النخاع وساهم في إثراء الأمة لكن في العقود الأخيرة انتهج نهجا سياسيا غير حكيم"، مشيرا إلى أن ذلك "جعلنا لا نوافق على انضمامه لمجلس التعاون الخليجي".
وكان بن علوي يتحدث في مؤتمر صحفي مشترك عقده مع الأمين العام للجامعة العربية في ختام اجتماع وزراء الخارجية العرب حول عدم انضمام العراق لمجلس التعاون الخليجي رغم قربه للمنطقة الخليجية.
وأصدرت الجامعة العربية عدة قرارات في ختام اجتماعها تخص الأوضاع الفلسطينية وتعيين أمين عام للجامعة العربية الذي يباشر أعماله في نهاية الشهر الحالي وعن المصالحة الفلسطينية وبلورة موقف عربي موحد حول إخلاء منطقة الشرق الأوسط من الأسلحة النووية.
وأعلن في القاهرة عن اختيار وزير الخارجية المصري نبيل العربي لمنصب الأمين العام لجامعة الدول العربية خلفا لعمرو موسى، بعد أن توافقت مصر وقطر على ترشيحه وسحب المرشح القطري عبد الرحمن العطية.
وقررت مصر في وقت سابق سحب ترشيح مصطفى الفقي لمنصب الأمين العام للجامعة العربية وترشيح نبيل العربي وزير الخارجية خلفا لموسى.
يشار إلى أنه جرت العادة على توافق عربي على من يشغل منصب الأمين العام للجامعة وكان مصريا طول الوقت باستثناء الفترة التي نقل فيها مقر الجامعة العربية إلى تونس احتجاجا على إقامة سلام بين مصر وإسرائيل.
من جانبه، قال النائب عن تحالف الوسط خالد سليمان أن العراق يبحث في المرحلة الراهنة التي يعيشها اليوم عن تقوية علاقاته مع جميع جيرانه المحيطين به، مبيناً إن عمقه في المنطقة يتمثل بوجود إخوانه من دول مجلس التعاون الخليجي.
وشدد عضو لجنة الأوقاف البرلمانية في تصريح صادر عن مكتبه وتلقت المدى نسخة منه أمس الأول الأحد إن تحالف الوسط يرفض أي تهجم من قبل أي طرف على دول الخليج، موضحاً أن العلاقات بين الدول لا تبنى من خلال إلقاء التهم وإثارة العداء، وإنما من خلال التعاون البناء وحل المشاكل المتعلقة بكافة أشكالها عبر قنوات الحوار الهادف والبناء.
ودعا إلى التعامل مع القضايا الشائكة والمعقدة بأفق منفتح يحقق مصلحة المنطقة برمتها كونها ذات أهمية استثنائية لأن الماكنة الاقتصادية العالمية تعتمد على مخزونها النفطي وبالتالي فهي لا تتحمل المزيد من الصراعات والاحتكاكات التي تعود بالسلب على أطرافها كافة.
ويرى مراقبون أن من المفترض على الحكومة العراقية تفعيل القدرات الاقتصادية وتعزيز مسار تطبيع الحياة الجديدة وهذا بالتحديد ما سيجلبه احتضان دولة العراق الجديدة في إطار التعاون والتنسيق أوليا اليوم ولا نقول ضم العراق لعضوية كاملة في المجلس.
ودعوا إلى التخلي عن تلك الأحمال من التعويضات وأعبائها الواقعة على جميع الأطراف وسيعود هذا القرار على دول المنطقة بنفع أكبر من القيمة المادية المنتظر إعادتها حسب جداول تتلكأ بقدر تلكؤ العملية الاقتصادية وبحسب قرارات نادي باريس وغيرها من العوامل.
وطالبوا بالاهتمام بالفوائد غير الاقتصادية وتقديم الثمن المادي المناسب مقابل تلك الفوائد التي نعني منها الفوائد التي تعود على المنطقة من وراء إعادة إعمار العراق بما يجعل من المنطقة أكثر أمنا وأكثر حركة في التطور الاجتماعي والسياسي ومن ثمَّ أفضل في إقامة العلاقات الدولية المناسبة التي تعود على الدول والشعوب بكثير من الأمور الإيجابية ويعزز من موقعها وتأثيرها فيما يصبّ في مصالحها الوطنية أولا وآخرا.
وكان مبعوث رئيس الوزراء إلى الجامعة العربية أكد أنه سلم الأمين العام للجامعة رسالة من رئيس الحكومة نوري المالكي، لم يكشف عن فحواها، رافضا الإدلاء بأي تصريحات عقب لقائه موسى، فيما أشارت مصادر سياسية إلى بوادر أزمة جديدة بين العراق ودول الخليج بسبب الإصرار على تأجيل القمة.
وقال عدنان الأسدي إنه "سلم رسالة بعث بها رئيس الوزراء العراقي نوري المالكي إلى أمين عام جامعة الدول العربية عمرو موسى"، فيما لم يكشف عن فحوى الرسالة، ورفض الإدلاء بأي موقف حول موقف العراق من إرجاء اجتماعات وزراء الخارجية العرب.

الشكرجي: الشراكة وصلت إلى طريق مسدود

خبراء: علاوي بحاجة إلى منصب تنفيذي

□ متابعة/ المدى

وجد محللون سياسيون ان التأزم الحاصل في العملية السياسية وقادة الكتل ربما يعطي مؤشرات جديدة على أن العملية السياسية في العراق قد وصلت الى طريق مسدود، فيما طالب مواطنون رئيس الحكومة نوري المالكي ورئيس القائمة العراقية إياد علاوي بفض الخلافات الدائرة بينهما، معتبرين أنها تنعكس سلبا على الشارع العراقي.
وقال ضياء الشكرجي إن "التقاطعات التي تحدث بين الكتل السياسية وعدم التوافق فيما بينها يعطي دلالات على أن العملية السياسية وصلت إلى طريق مسدود"، مشيرا إلى أن "المالكي وعلاوي خلافاتهما لا يمكن تجاوزها ما لم يعط علاوي منصبا ذا صلاحيات تنفيذية".
ونقلت وكالة كردستان للانباء عن الشكرجي ان "خطاب المالكي خلال الفترة الاخيرة باتت تغلب عليها نزعة التفرد" مبينا إن "هذه ليست المرة الأولى التي يتكلم المالكي فيها بهذه اللهجة وهذه طريقة غير مقبولة".
وأضاف إن "هناك برلمانا والكلمات التي تحتوي على عبارات (انا، وانا الذي استطيع) يجب ان يبتعد عنها السياسيون خاصة في هذه المرحلة الحساسة"، موضحا انه "يجب التحدث بلغة الديمقراطية ولكن اغلب السياسيين اليوم لا يتمتعون بهذه الثقافة".
بدورة قال المحلل السياسي واثق الهاشمي إن "الخلافات بين دولة القانون والعراقية والمالكي وعلاوي ليست وليدة اللحظة" مشيرا إلى أن "هناك خلافات كبيرة بين الطرفين ازدادت شدتها في الآونة الأخيرة واعتقد هذه الخلافات سببت إزعاجا للشارع العراقي الذي ينتظر منذ فترة طويلة بأن تكون الحكومة مكتملة وتتصدى للكثير من المشاكل".
ولفت الهاشمي إلى أن "هذه الخلافات ستؤدي إلى نتائج خلال المرحلة المقبلة قد تصل إلى إحياء مبادرة جديدة وقد تحيا مبادرة بارزاني من اجل سن قانون مجلس السياسات العليا لإياد علاوي واختيار الوزراء الأمنيين وتمديد مهلة الإصلاح لمئة يوم جديدة وهو الأقرب إلى الحل".
وأضاف ان "الخيار الثاني هو إسقاط الحكومة وتشكيل حكومة أغلبية سياسية والخيار الثالث هو حل النواب والدعوة إلى انتخابات جديدة باعتبار أن من يخرج من البرلمان لن يعود إليه مرة أخرى في ظل نقمة شعبية وجماهيرية".
من جهته، عبر مواطنون عن قلقهم من أن تفرز المشاكل بين الكتل السياسية نتائجها السلبية على الشارع العراقي وان على المالكي وعلاوي أن ينهيا الصراعات على المناصب والالتفات إلى خدمة المواطن الذي انتخبهما.
ودعوا الحكومة إلى ألا تنسى بأن فترة المئة يوم التي قطعتها على نفسها شارفت على الانتهاء ولغاية الآن لم يتحقق شيء لخدمة المواطن، لافتين إلى أن "المناصب التي يختلف عليها السياسيون قد تضيع عليهم بعد المئة يوم باعتبار ان الشعب سيقول كلمته الفصل".
وبالرغم من أن الأطراف اتفقت على أن تكون حقيبة وزارة الداخلية من حصة التحالف الوطني، والدفاع من حصة القائمة العراقية، إلا أن كل طرف يرفض مرشحي الطرف الآخر بحجة عدم حيادية وكفاءة المرشحين.

رئيس مجلس الادارة رئيس التحرير: فخري كريم
المدير العام: غادة العاملي
مدير التحرير التنفيذي: عامر القيسي
مدير تحرير الملاحق: علي حسين
مدير التحرير الاداري: نزار عبدالستار
مدير التحرير الثقافي: علاء المفرجي
سكرتير التحرير الفني: ماجد الماجدي
المدير الفني: خالد خضير

جريدة سياسية يومية تصدر عن مؤسسة المدى للإعلام والثقافة والفنون

بغداد. شارع أبو نواس – محلة ١٠٢ – زقاق ١٣ بناء ١٤١ هاتف: ٧١٧٨٨٥٩ . ٧١٧٧٩٨٥
كردستان. أربيل. شارع برايتي دمشق. شارع كرجية حداد ص.ب:٨٢٧٢ أو ٧٣٦٦ هاتف: ٢٣٢٢٧٥ – ٢٣٢٢٢٧٦
فاكس:٢٣٢٢٢٨٩ بيروت. الحمرا.شارع ليون بناية منصور. الطابق الاول تليفاكس: ٧٥٢٦١٦ . ٧٥٢٦١٧
التوزيع: وكالة المدى للتوزيع مكاتبنا: بغداد/ كردستان/ دمشق/ بيروت/ القاهرة/ قبرص

AL – MADA
General Political Daily
Issued by : Al – Mada Establishment for Mass Media, culture & Art

طبعت بمطابع مؤسسة المدى للاعلام والثقافة والفنون